PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com



# التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية

د. علي حميدوش – جامعة المدية

من الحقائق الدامغة أن كل محاولة للتنمية لا تلحظ الأهمية الحيوية للبعد الاجتماعي كهدف ووسيلة، غالباً ما تقود إلى مضاعفات تستفحل درجات حدتها بشكل تراكمي واختلالي. ويشهد التاريخ الحديث على نشوء أزمات بشرية متنوعة اثر فقدان الوعي لأهمية الفكر الشامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام أو ضعف الإرادة لغرسه وتطبيقه ليكون دليلاً منهجياً جامعاً ومتجدداً يتناغم مع وتيرة التبدل السريع في العلاقة بين عناصر التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحتى والبيئة.

وهذه المداخلة تدرس كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة العلاقة بينهما حيث تشير في جانبي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد تقديم المفاهيم المختلفة إلى تحديد متطلبات وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم ندرس آليات التوفيق بينهما وفي الختام نتناول الجوانب التطبيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر وذلك من خلال تحليل بعض ملامح التنمية الاقتصادية بالجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات الخاصة بها وأيضا الإنجازات المحققة في الميادين الاجتماعية بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية .

## مقدمة:

من الحقائق الدامغة أن كل محاولة للتنمية لا تلحظ الأهمية الحيوية للبعد الاجتماعي كهدف ووسيلة، غالباً ما تقود إلى مضاعفات تستفحل درجات حدتها بشكل تراكمي واختلالي. ويشهد التاريخ الحديث على نشوء أزمات بشرية متنوعة اثر فقدان الوعي لأهمية الفكر الشامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام أو ضعف الإرادة لغرسه وتطبيقه ليكون دليلاً منهجياً جامعاً ومتجدداً يتناغم مع وتائر التبدل السريع في العلاقة بين عناصر التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحتى والبيئة.

والدول العربية بشكل خاص، قد عانت بدرجات متفاوتة، ومنذ فجر استقلالها والى فترة ليست ببعيدة، من جراء فصل "الجانب الاجتماعي" عن "المسألة التنموية". ففي منهجيات المخططين وراسمي السياسات، اعتبرت هاتان المسألتان كميدانين منفصلين لا تتفاعل عناصرهما إلا تحت مجهر المتخصص المدقق لطبيعة العلاقة المتشابكة بينهما.

وبالتالي، كان التناول المنفرد لكل ميدان على حدة، وما زال، يرتكز على المواقف الفكرية والأيديولوجية المتغايرة والمتضاربة التي تأثر بها المفكرون والباحثون والمخططون العرب. فالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية تعكس أن مفهوم التنمية لم يكن يتجاوز في مغزاه مفهوم النمو الاقتصادي. كذلك، لم يكن موضوع دمج أبعاد المسألة الاجتماعية في أطر التنمية المستدامة إلاّ ترفاً فكرياً ومنهجياً يتداول به في قاعات المحاضرات وأروقة المؤتمرات والمنتديات. لكنّ بعض المحافل العربية بدأت حديثاً تتبنّى في سياساتها وبرامجها التنموية البعد الاجتماعي منهجاً للتنمية يضمّ في آن واحد البعدين الاجتماعي والاقتصادي معاً.

وقد يعود هذا الانعطاف إلى التردّي الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الأخير، بالإضافة إلى تعاظم الأزمات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً. وبالفعل، فقد ترافق هذا التردي مع إيمان قوي بضرورة أخذ العلاقة العضوية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات الأكاديمية والتطبيقية، وترجمتها إلى مضامين ذات مغزى إنساني وتنموي، في سياسات واستراتيجيات اقتصادية واجتماعية. وتعتبر المؤتمرات الدولية الكثيرة والتي انعقدت في عديد من الدول بمثابة وقفة تأكيد على ضرورة تعميق فهم العلاقة المتبادلة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودمج عناصرها في خطط قومية وقطاعية وجهوية تستهدف التنمية البشرية القابلة للتوازن والاستدامة.

في مقابل ذلك تجدر الإشارة إلا أن الكثير من الدول النامية وخصوصا دول بعض الأسيوية منها وفي سبيل شق طريق سريع لنفسها بين الدول الصناعية المتقدمة تم في المراحل الأولى منها ومازالت برجة أقل في الوقت الحاضر التضحية بمتطلبات أساسية لموطنيها من توفير السكن اللائق والخدمات الاجتماعية وذلك من اجل تقليل كلفة

التصنيع ولزيادة القدرة التنافسية لأسعار السلع التي تنتجها هذه الدول وركـــزت بصـــفة رئيسية وأساسية على سياسة التصنيع بحد ذاتها مسخرة لها جميع الموارد المادية والبشـــرية لبلوغ مستوى صناعي متقدم ساهم النمو الصناعي فيما بعد في رفع المســـتوى المعيشـــي والرخاء الاقتصادي لموطنيها أو القيام بالتنمية الاجتماعية بهذه البلدان-[1]

إن نقطة النهاية لهذه الدول في تحقيق الرفاهية لموطنيها من خلال السياسية المتبعة كانـــت نقطة البداية للكثير من الدول العربية وخصوصا النفطية منها والجزائر أحد هذه الدول،إن الأولية التي حضيت بها التنمية الاجتماعية وبالرغم أنها وفرت الاستقرار السياســـي لمـــا يقارب من ثلاثة عقود إلا أنها أظهرت عيوب جسيمة عقب انهيار أسعار النفط في عـــام 1986.

## 1- مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية:

رغم أن الفكر الاقتصادي اهتم بعملية التنمية الاقتصادية وقـــد أشـــار إلى ذلـــك المفكرين الكلاسيك ومن جاء بعدهم وانصب التحليل في اغلب الأحيان وخصوصا ضمن التحليل الاقتصادي الرأسمالي على التركيز على النمو الاقتصادي ومع ذلك فـــان أغلـــب التعاريف التي قدمها المفكرين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم كانت تقتـــرب مـــن بعضها البعض فتعريف [عبد المجيد محمد قاضي [2]- أو فؤاد مرسي [3]- أو عبـــد الرحمـــان بوادجقي[4]-أو صلاح الدين نامق[5]] لا تختلف كثيراً عن التعاريف التي قدمها الاقتصاديون الغربيون أمثال [MEIER[6]- أو – BALDWIN [7] - أو-KIND LEBERGER[8] أو بول بودان أو بنامين هينجز [9]] كلها كانت تقترب من فكرة واحدة مفادها الزيادة في الطاقـــة الإنتاجية ونمو الدخل القومي والفردي معا.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com


**2- متطلبات التنمية الاقتصادية:**

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تتمثل هذه المتطلبات في تغيرات عديدة في المجالات الاقتصادية واجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع وسنقتصر هنا على عرض المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فقط.

**2-1- رفع المؤشرات الاقتصادية:** متطلبات التنمية الاقتصادية هي رفع مؤشراتها ومن بين هذه المؤشرات الاقتصادية نذكر مايلي:

**2-1-1- رفع مستوى الدخل:** يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي آو ما يسمي بمتوسط دخل الفرد من أهم المؤشرات للتنمية الاقتصادية وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية التغيير في هذا المؤشر بالزيادة والذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى التغذية والرعاية الصحية ونسبة التعليم فهي هذه الزيادة تؤدي إلى تغير مصاحب للوضع الاجتماعي كله.

**2-1-2- رفع مستوى الادخار:** يعد الادخار مؤشر هام من المؤشرات الاقتصادية للتنمية وتعتبر الزيادة فيه مطلبا من متطلبات التنمية الاقتصادية لذا يتوجب على الحكومات أن تعمل بكل طاقتها على تشجيع الادخار وتنميته وعلى مكافحة الاكتناز بشتى الطرق وفي هذا السياق يؤكد البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى ضرورة إدخال التحسينات على الأجهزة المصرفية والهيئات الادخارية وشركات التأمين كما يرى ضرورة إقامة وكالات وبنوك وهيئات ائتمانية متخصصة وكذلك يطالب بتنظيم مدخرات المشروعات والشركات وتطوير أسواق السندات.[10]

**2-1-3- رفع مستوى الاستثمار:** يعد الاستثمار محرك للتنمية الاقتصادية وتبدوا الأهمية بالغة فارتفاع في مستواه صفة أساسية مميزة للمجتمعات المتقدمة والتي تتميز بتقدم قوى الإنتاج السائدة فارتفاعه يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وقدرته على النمو والتطور

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com


والقدرة على استخدام وتطبيق المعارف الفنية والتكنولوجية الحديثة في مجالات الإنتاج غير أن ارتفاع مستوي الاستثمار لا يعني بالضرورة توافر الموارد الطبيعية .

ويجدر الذكر أن رفع مستوى الاستثمار يعنى نوعيه المادي والبشري أي ارتفاع مستوى الاستثمار في المعدات والآلات ورأس المال البشري وكافة الأصول الثابتة وكذا رفع الاستثمار الموجه لرفع قدرات ومهارات ومعارف القوى البشرية العاملة.[11]

**2-1-4- رفع مستوى الاستهلاك:** يعتبر مؤشر الاستهلاك أحد العوامل الرئيسية للتعبير عن التنمية الاقتصادية حيث يؤشر عن مستويات المعيشة ومستوى الدخول للأفراد في اقتصاد ما ويستخدم هذا المؤشر من خلال تحديد نصيب الفرد من الدخل الوطني. فارتفاع مستوى الاستهلاك ضروري للتنمية الاقتصادية ويعتبر من أهم متطلباتها.[12]

**3- أهداف التنمية الاقتصادية:**

تهدف للتنمية الاقتصادية إلى تحقيق شقين الأول يتعلق بالجانب الاقتصادي والثاني الجانب الاجتماعي ففي البعد الأول تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مايلي:

3-1- **زيادة الدخل القومي** وهو بمثابة الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية والغرض من قيامها وهو هدف اكثر إلحاحا في الدول النامية منه في الدول المتقدمة لما تتميز به من فقر وتدني مستوى المعيشة ولا سبيل للقضاء عليها إلا بزيادة الدخل القومي.

**3-2- رفع مستوى المعيشة:** يعتبر هذا الهدف من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها وخصوصا في الدول النامية ولعل اقرب مقياس إلى ذلك ما يسمى متوسط دخل الفرد.

**3-3- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:** لكون الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي باعتباره مجال للإنتاج ومصدر عيش غالبية السكان وغير أن معيار التقدم يركز على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي.[13] فإنه من الضروري القيام بالأعمال الواجبة لتعديل هذا الاختلال في البنيان الاقتصادي

**3-4- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** في واقع الآمر فان هذا الهدف اجتماعي والشيء الملاحظ انه في الكثير من الدول النامية ورغم المستوى المتدني من الدخل القومي فانه مع ذلك فان هناك فئة قليلة تستحوذ على قسط كبير من هذا الدخل بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا النذر اليسير منه وهذا ما يخلق اضطرابات شديدة وحالة من التفكك لهذا المجتمع.

**4- مفهوم تعريف التنمية الاجتماعية:**

قد تختلف نظرة الاقتصاديين عن نظرة الاجتماعين وعن بقية الأطياف التي تبحث في مجال للتنمية الاجتماعية **فالفريق الأول** يركز على المؤشرات المادية للرفاه الاجتماعي والوصول بالإنسان إلى حد أدنى المستوى المعيشة لا ينبغي أن يتزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة.[14]

أما **الفريق الثاني** فيعني بها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.[15]

أما **فريق المصلحين الاجتماعين** فيعرفوا التنمية الاجتماعية بتوفير المتطلبات الاجتماعية للإنسان من تعليم وصحة وسكن ملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان وكذا الأمن والتامين الاجتماعي وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية.[16] أي توسيع مساحة الخيارات لدى الإنسان وإتاحة المزيد من الفرص أمامه وهذا ما ركزت علية اغلب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم الإنمائي بما فيها تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و2003.[17]

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com


**5- متطلبات التنمية الاجتماعية:**

تعتمد التنمية الاجتماعية في تحقيق أهدافها على مجموعة من العمليات التي يمكن عن طريقها إحداث تغير متكامل ومقصود ومرغوب في المجتمعات ويمكن تحديد متطلبات الاجتماعية في ثلاثة محاور– **تغيير بنائي** – و- **دفعة قوية** -و-**إستراتيجية ملائمة**- وهذه المتطلبات الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورة للتنمية الاجتماعية ولازمة بدونها لا تتحقق متطلبات النجاح.

**5-1- التغيير البنائي أو البنياني:** ورثت الدول النامية الكثير من المشكلات التي ترسبت وتراكمت مع مر السنيين وأصبحت تمثل خصائص البلاد النامية كل هذه الخصائص أصبحت تمثل تحديات أساسية بالنسبة للدول النامية. وأصبح من الصعب أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لتلك الدول، هذا التغيير يجب أن يتصف بالعمق والجذرية والشمول والامتداد وإلا فلن تتحقق مقومات النجاح وعليه فالتغيير البنائي واحد من مجموعة المتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية.[17]

**5-2- الدفعة القوية:** يقتضي خروج الدول النامية من حالة التخلف حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود. هذه الدفعة ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع وإحداث التقدم الممكن في أسرع وقت. ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيع عادل بين الأفراد وبجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك. وتحقيق ذلك يتم عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع من خلال تعبئة الموارد الذاتية (بشرية ومادية) في نطاق بناء اجتماعي متحرر من التبعية الاقتصادية أو الثقافية.[18]

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com



PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

**5-3- الإستراتيجية الملائمة:** يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي. وينبغي أن تقوم الإستراتيجية التنموية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية أي تحقيقا التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي وتتوقف الإستراتيجية المختارة على العديد من الاعتبارات من أهمها.[19]

- طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف.
- نوع الحكم السائد في البلد.
- درجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي.
- طبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي.
- تركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع.

## 6- أهداف التنمية الاجتماعية:

تستهدف التنمية الاجتماعية تحقيق التقدم الاجتماعي من خلال إجراءات مقصودة ومخططة وذلك عن طريق إشباع حاجات الإنسان الضرورية والاجتماعية والمتمثلة في:

**6-1- رفع مستوى التعليم:** تهدف التنمية الاجتماعية إلى توفير المطالب الأساسية للحياة ومن بين هذه المطالب توفير فرص التعليم وتطويره والتوسع فيه إذ يجب أن يرتبط نظام التعليم بالحياة ويرفق العلم بالعمل والنظرية بالتطبيق وأن تتصدى المؤسسات التعليمية لمشكلات الواقع الاجتماعي ويكون التحسين في المستوى من خلال .[20]

- الاهتمام بتدريب المدرسين ورجال الإدارة التعليمية لرفع كفاءتهم.
- الاهتمام بمكتبات المدارس وبالخدمة الاجتماعية المدرسية.
- التوسع في استعمال الوسائل التعليمية وضرورة توافرها
- رصد الميزانية اللازمة للتعليم وتطويره باعتباره عملية استثمارية.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

**2-6- رفع المستوى الصحي**: تهدف التنمية الاجتماعية إلى تطوير القطاع الصحي الذي يهتم بالجوانب الوقائية والعلاجية للموطنين مع التركيز بوجه خاص على تحصين الأطفال لان هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو ومن بين المعايير التي تستخدم لقياس المستوى التقدم الصحي نذكر مايلي :[21]

- عدد الوفيات لكل ألف ساكن [ معدل وفيات للأطفال الرضع، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة.] وانخفاض هذه المعدلات يعني الارتفاع في المستوى الصحي.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أو أمل الحياة .
- هناك مؤشرات أخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب عدد الآسرة بالمستشفيات لعدد السكان.

**3-6- توفير السكن الملائم**: تهدف أيضا التنمية الاجتماعية إلى توفير وتأمين المسكن الملائم وذلك من خلال تطوير وتحسين الإسكان والمنشآت والمرافق حيث يجب أن تسعى الدول النامية إلى :[22]

- توفير السكن الصحي المناسب وإمدادات بالمياه النقية والكهرباء وما يلزم من مشروعات الصرف الصحي.
- تشجير هذه المجمعات ورصف طرقها المؤدية إلى الطريق الرئيسي.
- إزالة أماكن توالد الحشرات الضارة وتحديد أماكن لحفظ المخلفات الحقلية بما يحفظ للمجتمع مظهره اللائق.
- إنشاء المباني الخاصة بوحدات ومؤسسات الرعاية والخدمات العامة.

**4-6- توفير الخدمات الاجتماعية**: تلعب الخدمة الاجتماعية دورا أساسيا في التنمية لهذا تهدف هذه الأخيرة إلى توفير هذه الخدمات من [ إعلام - أمن- التامين- الثقافة – الحماية - الرعاية الاجتماعية - الكهرباء ... الخ] والرفع من مستواها لأنها تساهم في حل إشكالية كبيرة تواجه التنمية وتتمثل في الثغرات التي تحدث بين القطاعات ومجالات التنمية

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com


والرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية وهو رفع من مستوى الحياة أو توفير فرص حياة افضل أو مساعدة الإنسان على القيام بوظائفه الاجتماعية في المجتمع .[23]

**7- التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية متطلبات تحتاج إليها لتحقيق أهدافها على أحسن وجه و أولها كيفيات التمويل لهما.

**7-1- كيفيات التمويل للجانبين الاقتصادي والاجتماعي:** كما ذكرنا سلفا فان هدف التنمية الاقتصادية هو زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت بين الدخول ، غير أن زيادة الدخل لن تتأتى إلا من زيادة الإنتاج وتنوع مصادره لتستعيض به عن جزء من السلع التي كانت تستوردها من الخارج وحتى يتحول مدلول التنمية الاقتصادية إلى تنمية التجارة الخارجية وهو ضرورة حيوية للدول النامية لأنها مصدر لتدفق العملات الصعبة غير أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمويل لتنفيذ برامج التنمية ومشروعاتها التي تتضمنها الخطط سواء كانت داخلية أو خارجية.

**7-1-1- المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** يقصد بالتمويل الداخلي أن يتم توفير الموارد المالي عن طريق الموارد المحلية التي تؤمنها المصادر الداخلية ويمكن تصنيف هذه المصادر في:

**أ– التمويل عن طريق الادخار الداخلي:** يعرف الادخار بأنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك أو [ الادخار = الدخل – الاستهلاك ] والادخار له شقين الأول اختياري يقوم به الأفراد والمؤسساتي وبمحض إرادتهم والآخر إجباري يفرض على متى قبل خارج عن إرادة الأفراد والمؤسسات وكلاهما يساهمان في تكوين راس المال .

بالإضافة إلى ذلك هناك ادخار قطاع الأعمال والذي يشمل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة وهذا النوع من الادخار يسمى الادخار الخاص. أما الادخار العام فيتمثل في مدخرات الحكومة والتي تنشأ عن زيادة الإيرادات الحكومية عن نفقاتها الجارية.[24]

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

**ب- التمويل عن طريق فرض الضرائب:** الضريبة هي المورد الطبيعي للخزانة العامة في الدول المتقدمة غير أن حجم الضرائب المحصل عليها في الدول النامية لاتفي بالاحتياجات المتزايدة للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتعتبر الضرائب لونا من الألوان الادخار الإجباري وهي تمثل اقتطاع إجباري وهائي تقوم به السلطة العامة من دخول الأفراد والمؤسسات .

**ج– التمويل عن طريق استحداث المزيد من النقد:** استحداث المزيد من النقد معناه أن تصدر الدولة عملة ورقية أو تقترض حاجاقا من البنك المكلف بالإصدار وهذا ما يسمى بالالتجاء إلى التضخم وهو معروف أثره على الأثمان نتيجة زيادة النقد المتداول دون زيادة في الإنتاج ويستتبع ذلك انخفاض في القيمة الحقيقية للأجور وانخفاض الدخل الحقيقي وزيادة التكاليف وغلاء المعيشة وتقلص القدرة على المنافسة.[25]

**د- التمويل عن طريق الاقتراض:** تلجا الحكومات إلى أسوقها المالية لإبرام القروض المحلية لتوظف من خلالها مدخرات مواطنيها ومن مزايا هذا الأسلوب.

- عندما تقوم الدولة بعقد القرض الداخلي لا تكلف تسديده فوائد فضلا عن رأسماله بنقد محلي.
- الاقتراض الداخلي يتيح لأبناء المجتمع استثماره أمواله في بلداهم.
- الاقتراض الداخلي يذكي وعي الادخار ولأنه عامل أمان خصوصا عند شراء السندات الحكومية.

**7-1-2- المصادر الخارجية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** يعتبر فتح أسواق جديدة للدول الغنية أمر لابد منه لتحقيق التوازن الاقتصادي في العالمي وليتأتى ذلك إلا عن طريق قيام التنمية في الدول النامية. إن العون والإمدادات الفنية والتكنولوجية التي يتوجب أن تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية بدت حقيقة واضحة ولها أثر بعيد في دفع حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. وتجنب الأخطار في الدول المتقدمة من جراء الإخفاقات في النهوض بالدول المتقدمة وقد أدركت هذه الأخيرة أهمية

التنمية في الدول النامية فقامت الكثير من المبادرات ونذكر على وجه الخصوص مبادرة الشراكة الاورمتوسطية. ومن صور الموارد الخارجية نذكر التالي:

**أ- القروض والمنح:** أن القروض والمنح الخارجية توسع من دائرة الموارد المتاحة وتساعد على زيادة سرعة التراكم لرأس المال الذي يساهم في تكلفة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ويخلق هذا الاستثمار الاجتماعي قوة عاملة أفضل تدريبا وأحسن صحة وأوسع تكيفا وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية".[26]

**ب- المعونات:** تعتبر المعونات المقدمة من الدول الصناعية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، غير أن هذه المعونات قد تفقد أهميتها وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمعونات الفنية ذلك أن برامج التنمية تحتاج إلى عوامل أخرى أكثر من المشورة الفنية والتي قد لا تجد الطريق لتنفيذها لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية المرتبطة بالخبراء الذين يكلفون بها.

**ج- الاستثمار الأجنبي الخاص :**يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص وخصوصا في الوقت الحالي أهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية باعتبار أن المدخرات غير كافية لمقابلة حاجيات الاستثمار المحلي وقد يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا ورأس المال والمساهمة في الإدارة وكلها نقائص تعاني منها اقتصاديات الدول النامية يجب التركيز على تجاوزها وقد يكون الاستثمار في صورة شراء أسهم وسندات يسمح بتمويل المؤسسات المختلفة.

**8- علاقة التنمية الاقتصادية بالاجتماعية:**

تتجه الكثير من الدول بين التوسع في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات العامة وهدف الدول هو إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والعمل على زيادة الثروة والإنتاج وعدالة توزيع الدخل وإحداث النمو المتوازن المطرد بين تكوين رأس المال البشري في المجتمع وتتناسق السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com


الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في نواحي الإنتاج والاستثمار وفرص العمالة الكاملة ورفع مستوى الاستهلاك .

والمجتمع كله بنشاطه الاقتصادي والاجتماعي مترابط لذا فالتنمية عملية شاملة ومتعددة الجوانب متشعبة الأبعاد من إدراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي واجتماعي في إطار منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعليه سنتعرض إلى دور كل من التنمية الاقتصادية في الاجتماعية والعكس.[27]

**8-1- دور التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية:** تؤدي التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية حيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى المعيشة .لذا فكل التحسينات الاجتماعية متمثلة في خدمات التعليم والتدريب والتأهيل والخدمات العامة والسكنية والترفيهية تعتمد على القدرة الاقتصادية وتوزيع تلك القدرة بين الاستهلاك والاستثمار ولزيادة القدرة الاقتصادية لابد من زيادة الثروة والإنتاج والدخل القومي .

**8-2- دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية:** تحتاج التنمية الاقتصادية إلى الإنسان معد ومدرب وقادر على استخدام وسائل الإنتاج وغيرها من الوسائل الاستخدام الصحيح استخدما عقلانيا ورشيدا وهي ما تقوم به التنمية الاجتماعية فهي تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك الذي يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامها بمعالجة أي مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية.

إذا لتحقيق التنمية الشاملة لابد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية ( المادية-البشرية) فلا يمكن حدوث تنمية ألا إذا قدرنا قيمة هاتين الناحتين معا في ارتباطهما وتكاملهما.

أن النسق الاجتماعي بأشكاله الأساسية والفرعية لأي مجتمع يعد كلا متساند الأجزاء ولا يجب النظر إلى كل جزء على حدا فمادامت الأجزاء تتداخل وتتساند وظيفيا فإن أي تغير

يطرأ على أي جزء منها يؤدي إلى إحداث تغيرات متتالية في الجزء الأخـــر أو الأجـــزاء الأخرى.[28]

**9- إنجازات و أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر:**

مع بداية عقد التسعينات كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونيـــة الـــتي كانت تستحوذ كل سنة على حوالي 67 % من المداخيل الخارجية وكانت الموارد الباقيـــة تتوزع بين واردات غير قابلة للتقليص بمبلغ 2.5 مليار دولار منـــها 500 مليـــون دولار للأدوية و1.5 مليار مخصص لتموين الجهاز الإنتاج وتمويل الاستثمار.

حيث كانت معالم الأساسية للاقتصاد الوطني تتميز بمايلي:

- تضخم مالي بلغ 30 %، عجز في ميزان المدفوعات بلـــغ قـــدره 02 مليـــار دولار، احتياطات رسمية خام بمبلغ 1.5 مليار دولار، عجز في الميزانية قـــدر 8.7 % مـــن الناتج الداخلي الخام، أخيرا بطالة بنسبة 30 %.[29]

في هذا السياق المتسم بضعف الموارد شرع في تطبيق الإصلاحات وكان أثرها على النمو محدود لاسيما على الصناعات التحويلية، غير انه مع البداية الألفية الحالية عرفت الـــبلاد انتعاشا اقتصاديا وينتظر أن يتعزز هذا النمو بامتصاص البطالة وتحسن ظـــروف معيشـــة الأسر ودعم التماسك الاجتماعي ،فعلى الصعيد الاجتمـــاعي فـــان نشـــاط الأجهـــزة الاجتماعية كان عاملا حاسما في التضامن الوطني لصالح الفئات المحرومة غير أن متطلبات تقليص البطالة بصفة محسوسة وتحسين ظروف المعيشة وتعزيز التماسك الاجتماعي يجب أن يحضى بعناية اكبر بمصادر النمو ونوعيته .

**9-1- بعض ملامح التنمية الاقتصادية في الجزائر:** إن تعزيز الإطار المالي الكلي والأجهزة الاجتماعية التي ساهمت في تعزيزه تبرز مدى أهمية النمو الاقتصادي وقد سجلت القطاعات الاقتصادية الكلية نمو في مؤشرات التالية:

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com


**أ- توازن بين القطاعات:** بلغ النمو الاقتصادي بين سنتي 1998 و2008 نسبة 12% كمعدل سنوي في و هذا السياق زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1555 دولار سنة 1998 إلى 5034 دولار سنة 2008.

**ب- التحكم بين الاستهلاك والتراكم:** يقتضي تحسين النمو أيضا خيارات في توزيعه هذا الانشغال كان دائما يحتل الصدارة في التحكم بين الاستهلاك والتراكم.

ففي عقود التنمية السابقة فان البلاد أولتها أهمية خاصة و أوجدت لها مكانة متميزة في سياق أجور منخفضة عوضت بدعم معمم لأسعار المواد الغذائية وعبر هذه السياسة اعتمدت السلطات العمومية في مكافحة البطالة على سياسة أجور وحماية اجتماعية تهدف إلى تقليص الفوارق القطاعية والجهوية وتطرح اليوم في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق مسالة التحكم من اجل التراكم تدعمه النفقات العمومية وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الطلب عن طريق المداخيل ( الأجور والتحويلات) .

وضمن هذه النزعة فان استهلاك الأسر قد ارتفع من 1998 إلى سنة 2008 .بمعدل سنوي ب 8 %.

**10- واقع أفاق التنمية الاجتماعي بالجزائر:**

لمواجهة التحدي المتنامي الذي يمثله الأمن البشري يلزم نموذج جديد للتنمية يجعل الناس هم محور التنمية ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية يحمي فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف الحياة عليها وهو نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع خيارهم وقدرهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السياسية وقد حددت أهداف التنمية الاجتماعية تلك الأهداف التي تبناها مؤتمر التنمية الاجتماعية في **كوبنهاغن** كان من المتوقع تحقيقها بنهاية العقد الماضي وهي:[30]

1- تعليم ابتدائي شامل للبنين والبنات.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com


2- خفض معدلات الأمية بين الكبار بمقدار النصف والمساواة بين الإناث والذكور.

3- رعاية صحية أولية للجميع مع التركيز بوجه خاص على تحصين الأطفال.

4- القضاء على سوء التغذية الشديد وخفض معدلات سوء التغذية المعتدل بمقدار النصف.

5- خدمات تنظيم الآسرة لجميع الأزواج الراغبين فيها.

6- ائتمان للجميع بكفالة فرص العمل الذاتية.

وفيما يتعلق بالإنجازات المحققة بالجزائر فيمكننا التحدث عن المؤشرات التالية:

1- ما يتعلق بالصحة وطول العمر:

تحسن معدل الحياة عند الولادة ليصل إلى 0.847 عام 2008 بعد كان عم 1998 بمعدل سنوي 1% وارتفع بذلك متوسط العمر إلى 76 سنة عام 2008

2- فيما يتعلق بالتعليم تكشف المؤشرات عن تقدم معتبر غير أن التحديات والرهانات مازالت قائمة، إذ ارتفعت نسبة التمدرس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و24 سنة لتصل إلى 72 % بعدما كانت عام 1998 ب 59 %.

انتقل عدد المنتسبين للتعليم دون الجامعي بين عامي 1998 و 2008 من 8200000 إلى 9300000 وبالنسبة للتعليم العالي فقد ارتفع عدد المنتسبين من 430000 إلى 1160000 طالب وطالبة.

جدول رقم 01: يلخص أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة مابين التعدادين (1998-2008).

| السنوات / المؤشرات | 1998 | 2008 | النسبة % | المعدل السنوي% |
|---|---|---|---|---|
| أمل الحياة | 0.778 | 0.847 | % 9 | 1 |
| مؤشر التنمية البشرية | 0.689 | 0.778 | % 13 | - |
| مؤشر التعليم | 0.643 | 0.740 | % 17 | 2 |

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| معدل التمدرس (6-24) | % 59 | %72 | - | 13 |
| معدل الزيادة التعليم | 8.200.000 | 9.300.000 | - | - |
| معدل الزيادة في التعليم العالي | 4.300.000 | 1.160.000 | - | - |
| نصيب الفرد من PIB | 1555 دولار | 5034 دولار | - | 12 |
| معدل استهلاك الآسر | - | - | - | 8 |
| **معدل الادخار** | % 5.3 | % 35 | - | - |

المصدر: **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**-النتائج العامة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008 موقع الانترنت

## خاتمة:

شكلت هذه الدراسة مقارنة موجزة ولكنها مفيدة لموضوع ذو أهمية خاصة لكل الدول في ذات الوقت فلا تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية وان قدر لها ذلك فهي لمن تكون إذا ولا يمكن التحدث عن تنمية اقتصادية إن لم تتواجد تنمية اقتصادية فالترابط قائم ومتين ولا يمكن فصل إحداهما عن الآخر فالإنسان هو جوهر التنمية وغايتها أو هـــو هـــدفها ووسيلتها.

## التهميش والمراجع:

1- محمد علي السقاف – أفاق تجربة التصنيع بالمملكة ومقارنتها بتجارب التصـــنيع دول حديثـــة التصنيع الأسيوية- بنك القاهرة السعودي-م ع السعودية ص07.
2- محمد أحمد الدوري – التخلف الاقتصادي –د م ج الجزائر 1983 ص52.
3- نفس المرج السابق ص53.
4- عبد الرحمان بوادجقي – التنمية الاقتصادية – مديرية الكتب – دمشق 1977 ص14.
5- صلاح الدين نامق – نظرية التنمية الاقتصادية – دار النهضة العربية – مصر1969 –ص4.
6- نفس المرجع السابق ص2.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com


7- نفس المرج السابق ص2.
8- نفس المرج السابق ص2.
9- عبد الرحمان بوادجقي مرجع سابق ص13.
10- أحمد دويدار – التنمية الاقتصادية – المطبعة ألا نجلو مصرية - مصر 1963-ص102.
11- عمر محي الدين التخلف الاقتصادي والتنمية – دار النهضة العربية بيروت 1975 ص25.
12- كامل بكري- التنمية الاقتصادية – مؤسسة شباب الجامعة – مصر 1982 ص37.
13- محمد علي السقاف- مرجع سابق ص05.
14- أحمد مصطفى خاطر- التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة- المطبعة العالمية مصر 1995- ص03.
15- نفس المرج السابق ص04.
16- عبد الباسط محمد حسن – التنمية الاجتماعية- المطبعة العالمية- مصر- 1970 ص07.
17- حميدوش علي – دور التنمية الإنسانية في تحسين إنتاجية المؤسسة – مداخلة في التنمية الإنسانية وتسير المؤسسة بمعهد علوم التسيير –المركز الجامعي بالمدية يومي 15 و16 ديسمبر 2004.
18- أحمد مصطفى خاطر- مرجع سابق ص18.
19- نفس المرج السابق – ص20.
20- إمام سليم – التنمية الاجتماعية – معهد الإدارة المحلية مصر 1970 ص22.
21- محمد عبد عزيز عجمية – التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها – جامعة الإسكندرية مصر 1999 ص285.
22- سميرة كامل محمد علي – التنمية الاجتماعية – مفاهيم أساسية- المكتب الجامعي الحديث القاهرة 1989 ص66.
23- محمد طلعت عيسى الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية – مصر 1965 ص21.
24- إيمان عطية ناصف – التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية- مصر- 2000 ص143.
25- أحمد مصطفى خاطر- مرجع سابق - ص104.
26- أحمد دويدار- مرجع سابق -ص201.
27- أحمد مصطفى خاطر- مرجع سابق- ص61.
28- أحمد مصطفى خاطر- مرجع سابق -ص69 .72.

29- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي-التقرير الوطني الخامس للتنمية البشـــرية 2003 - ص23.

30- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –تقرير التنمية البشرية لعام 1994 -ص03.

31- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي-النتائج العامة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لســـــنة 2008 – الانترنـــــت تـــــاريخ الاطـــــلاع يـــــوم 6 ابريـــــل 2008 الموقـــــع: /http://www.cnes.dz